الدبلوماسية البرلمانية
اليات اشتغالها وعوائق ممارستها

الباحث عبد الكبير ناعيم
باحث في سلك الدكتوراه، تخصص القانون العام والعلوم السياسية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
المغرب

تقديم:

أصبحت البرلمانات في الديمقراطيات الحديثة تتولى، بالإضافة إلى وظائفها التقليدية في مجال التشريع ومراقبة العمل الحكومي، القيام بأدوار طلائعية في المجال الدبلوماسي. فالدبلوماسية البرلمانية في عالم اليوم تتصدر قائمة مختلف أصناف الدبلوماسية الموازية لكونها تمارس من طرف البرلمانيين باعتبارهم يمثلون الإرادة الشعبية طبقا لما تفرزه الممارسة الديمقراطية التي تنبني عليها العلاقات الدولية المعاصرة، فضلا عن استقلالية البرلمانيين وامكانياتهم في التحرك بحرية مما يسهل عملية التواصل فيما بينهم وتبادل وجهات النظر عن اكراهات الالتزام بالرسميات والترتيبات البرو توكولية التي تواجه عادة الدبلوماسية الرسمية، ويزداد العمل الدبلوماسي البرلماني أهمية في محيط دولي أصبح معولما على كافة المستويات وهي ظاهرة أفرزت تعدد المتدخلين في المجتمع الدولي بكيفية تؤسس لبيئة دولية جديدة يصعب على الدبلوماسية الرسمية التحكم فيها، لذلك فقد أصبح العمل الدبلوماسي للحكومات في الوقت الحاضر في حاجة ماسة إلى روافد تدعمه وتساعده من أجل تنمية قدراته على دعم وتطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول. ولهذه الغاية يزداد الرهان على تفعيل الدبلوماسية البرلمانية في بلادنا لدعم الدبلوماسية الرسمية من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية للمغرب. فهل يرقى العمل الدبلوماسي البرلماني الى مستوى كسب هذا الرهان؟

إن المتتبع للشأن البرلماني يلاحظ أن البرلمان المغربي بمجلسيه معا لا يكف عن ممارسة مجموعة من الأنشطة الدبلوماسية تتمثل أساسا في استقبال الوفود البرلمانية الأجنبية وإيفاد البعثات بكيفية مستمرة الى الخارج إما للمشاركة في الهيئات البرلمانية الدولية أو للمشاركة في الاجتماعات الثنائية في إطار مجموعات الصداقة البرلمانية، ومن المؤكد أن كل هذه الأنشطة تؤدي الى تكاليف مهمة تتحملها خزينة الدولة ينتظر منها الارتقاء بالعلاقات الخارجية للمغرب عن طريق تنمية مستوى التفاهم وتقريب وجهات النظر حول القضايا الدولية الملحة، وموازاتا مع ذلك تسويق صورة المغرب في الخارج من أجل إشعاع مكانته في المحافل الدولية ومن تم توظيف العمل الدبلوماسي للبرلمان في الدفاع عن المصالح الحيوية للمغرب وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

وقبل الخوض في تحديد معنى أو معاني الدبلوماسية، ومحاولة تحديد مفهوم الدبلوماسية البرلمانية بشكل واضح ودقيق، يستحسن فحص مضمون الدبلوماسية البرلمانية من خلال التطرق لماهية وعوامل ظهورها وأهداف الدبلوماسية البرلمانية والعوائق التي تواجهها من جهة (المطلب الأول)، وتحديد خصائصها وآليات اشتغالها من جهة أخرى (المطلب الثاني)

المطلب الأول: ماهية الدبلوماسية البرلمانية وعوامل ظهورها.

ارتبط ظهور الدبلوماسية البرلمانية بجملة من العوامل و المتغيرات، لعل أبرزها تنامي دور و قوة الرأي العام العالمي في العلاقات الدولية، فضلا عن تزايد ضرورة مشاركة الشعوب عبر برلماناتها في العلاقات الخارجية، وذلك عبر مساهمتها في ضمان درجة أكبر الاستقرار في الفضاء الدولي، و قد تبلور هذا التصور بقوة عقب الحرب العالمية الثانية بعد أن تسبب في احتكار الحكومة لمختلف شؤون السياسة الخارجية و العلاقات الدولية، [1]مما أدى الى فرض وجود المشاركة الشعبية عبر برلماناتها في ادارة و مراقبة قضايا السياسة الخارجية، و كذلك أفرزت هذه الحروب و الأزمات ظهور نوع من روح التضامن و المشاركة و الحوار بين مختلف الشعوب.

فما المقصود بالدبلوماسية البرلمانية؟ (الفقرة الأولى) وماهي أبرز العوامل التي ساهمت في ظهورها؟ (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: السياق المفاهيمي للدبلوماسية البرلمانية.

أولا: مفهوم الدبلوماسية.

الدبلوماسية... مصطلح يوناني الأصل انتقل الى اللاتينية و منها الى اللغات الأوربية، و أصل معناه " الوثيقة المطوية " نسبة الى الاسم اليوناني القديم....، و عندما انتقل الى اللغة اللاتينية فانه استعمل في معنيين:[2]

الأول: معنى الشهادة (الوثيقة)، التي يتبادلها الملوك في علاقتهم الدبلوماسية التي تمنح حاملها امتيازا معينا، والتوصيات بحسن استقباله واحترامه، وفي ضوء هذا الاستعمال عرفت اللغة الفرنسية ومن بعد باللغة العربية كلمة ديبلوما.... أي المطوية بمعنى الشهادة العالية التي تمنح للدارسين.

أما المعنى الثاني فإنه يتعلق باستعمال الرومان كلمة دبلوماسية بما يفيد طباع المبعوث الدبلوماسية، وما تقتضيه هذه الصفة من الأدب والمودة المصطنعة وتجنب أسباب النقد، وهذا ما قصدت إليه كلمة.... اللاتينية بمعنى الرجل المنافق ذي الوجهين، ومنها اشتق في اللغة الفرنسية.... بمعنى مخادع وبعد قيام الأمم المتحدة عام 2961، قامت اللجنة السادسة بوضع مشاريع اتفاقيات دولية لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وهي اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعالقات القنصلية لعام..1963[3]

طرحت عدة تعريفات للدبلوماسية، وركز كل تعريف منها على جانب معين من جوانب العمل السياسي، فبعض التعريفات ركزت على الجانب الوظيفي فعرفتها (العمل الرسمي لتوجيه العالقات بين الدول.(

وذهبت بعض التعاريف إلى أن الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي البلدان الأجنبية، والعمل ألا تنتهك حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج وادارة الشؤون الدولية وتولي أو متابعة المفاوضات السياسية هذا التعريف أعطاه الفقيه " برادي فودريه [4]" .....

أما " شارل كالفو...." فقد عرف الدبلوماسية على أنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الاتفاقيات والواقع أن التعاريف التي تذهب إلى أن الدبلوماسية هي علم مستقل، تعاريف منتقدة لأن الدبلوماسية، في الواقع هي فرع من فروع القانون العام وليست علم مستقل وهذا ما أكده الفقيه "جنيه " الذي عرف الدبلوماسية بأنها (فرع من فروع القانون العام الذي يهتم على وجه الخصوص بتوجيه وتنظيم العلاقات الخارجية للدول ويشرط تمثيل هذه الدول ادارة المسائل الدولية وكيفية توجيه المفاوضات)[5]

ثانيا: تعريف الدبلوماسية.

لكلمة " الدبلوماسية " مدلول لغوي وآخر اصطلاحي.

1-الدبلوماسية لغة: هي كلمة يونانية الأصل. ... وتعني الوثيقة الرسمية المطلوبة مرتين والصادرة عن الرؤساء السياسيين للمدن التي كان يتكون منها المجتمع الاغريقي القديم، وكان يطلق على هذه الوثائق أيضا خطاب التقديم. ..... وذلك على أساس أنه خطاب تقديم المبعوث الدبلوماسي صادر من رئيس دولته إلى رئيس الدولة الأخرى المرسل لها هذا المبعوث، ويوضح صفة المبعوث وطبيعته وحدود مهمته.

2-تعريف الدبلوماسية اصطلاحا :اختلف فقهاء وشراح القانون الدولي العام حول تعريف الدبلوماسية قانونياً أو اصطلاحيا حيث البعض هذا التعريف بالغرض من إنشاء البعثات الدبلوماسية، ولذلك عرف هذا البعض الدبلوماسية بأنها السياسية الخارجية للدولة، أو هي فن توجيه العلاقات الدولية، أو هي سياسة توجيه علاقات الدول بوسائل سلمية تتفق مع الأخلاق والآداب الدولية، أو هي علم العلاقات الدولية وفق التعامل مع الآخرين.

ويقترب البعض من هذا التعريف الأخير، فعرفوا الدبلوماسية بأنها: "علم وفن تمثيل الدول والمفاوضات" وبذلك يكون هذا التعريف الأخير أوسع من التعريف السابق عليه مباشرة، حيث ضمن كافة صور المفاوضات ضمن التعريف الذي وضعه وتصوره للدبلوماسية، أما البعض الآخر من الفقه فقد ربط بين تعريف الدبلوماسية وبين الأشخاص الذين يمارسون الوظائف الدبلوماسية وهم أعضاء السلك

الدبلوماسي الذين يمثلون الوظيفة التي يؤديها الدبلوماسي حين يقوم بتمثيل دولته في الخارج أو خلال مفاوضات تجريها دولته مع من الدول، وبالتالي فإن هذا التعريف أشبه بمن فسر الماء بالماء، ولم يأتي بشيء يذكر في تعريف الدبلوماسية، أما البعض الآخر فقد مزج في تعريف الدبلوماسية بين التعريفين السابقين الأول والثاني، حيث عرف أنصاره الدبلوماسية بأنها: فرع من فروع القانون العام الذي يهتم على وجه الخصوص بتنظيم وتوجيه العلاقات الخارجية للدول، وبشروط تمثيل هذه الدول في الخارج، وادارة المسائل الدولية وكيفية توجيه المفاوضات.[6]

ثالثا: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية.

يعتبر مفهوم الدبلوماسية البرلمانية من بين المفاهيم الحديثة في قاموس العلاقات الدولية، فهو مفهوم مازال في طور التبلور، و يقصد به مجموع الأنشطة الدولية التي يضطلع بها البرلمانيون من أجل زيادة التفاهم المتبادل بين الدول، لمساعدة بعضها البعض في تقوية مراقبة الحكومات و تمثيل الشعب، وزيادة شرعية الديمقراطية بين المؤسسات الحكومية.[7]

وبعبارة أخرى فالدبلوماسية البرلمانية، هي تلك الدبلوماسية التي تمارسها البرلمانات المختلفة خارج نطاق الدولة، وتتفاعل من خلالها مع مختلف القضايا الدولية والتي تؤثر بدورها على الصعيد الوطني في عصر تلاشت فيه المسافة التي كانت تفصل بين الداخل الخارج. وعليه فإن مصطلح " الدبلوماسية البرلمانية " يشمل حاليا رغم عدم دقته كل أشكال التعاون بين أعضاء البرلمانات.[8]

إن مفهوم الدبلوماسية البرلمانية يعكس ذلك المسار المزدوج المتمثل في دمقرطة الحياة الداخلية للأمم و العلاقات فيما بينها، و الدبلوماسية البرلمانية في حد ذاتها بكونها منتدى يناقش فيه المنتخبون بشكل علني الشؤون التي تهم المنتظم الدولي فمصطلح الدبلوماسية البرلمانية أصبح على ألسنة العديد من المهنيين و الخبراء على حد سواء، فهو حقيقة قائمة، إذ أن معظم البرلمانات حاليا لها مواقع على شبكة الأنترنيت تعتمد فيها مصطلح الدبلوماسية البرلمانية[9] و عليه فإن لهذا النوع من الدبلوماسية أهمية خاصة على الساحة الدولية بوصفها محركا جديدا لإدارة الشؤون والعلاقات الدولية.

الفقرة الثانية: أصول وعوامل ظهور وبلورة الدبلوماسية البرلمانية (نشأة الاتحاد البرلماني الدولي.(

جاءت فكرة بلورة ونشأة الاتحاد البرلماني الدولي في العالم سنة 1889 كأول سبيل حقيقي لدمج عمل الحكومات والبرلمانات وأعضائها معا على صعيد دولي، وترجع بلورة الفكرة لكل من–الانجليزي" ويليام راندال كريمر" والفرنسي "فريدريك باسي " –حيث قاموا بتأسيس رابطة تضم العديد من أعضاء البرلمانات عبر العالم، والتي تحولت بعد ذلك الى منظمة عالمية مزدهرة كما هي اليوم.[10]

لقد كانت مهمة الدبلوماسية في العصور الأولى مهمة مؤقتة... لكن بعد معاهدة وستفاليا 1648 بدأت ظاهرة الدبلوماسي المقيم تكون هي الوضع الطبيعي للعمل الدبلوماسي وظلت المهمة هي ذاتها بشكل أو بآخر أي توصيل رسالة واستلام الرد عليها. ولذلك فإن الدبلوماسية تبقى أداة من أدوات تحقيق السياسة الخارجية لأية دولة بغية خدمة أو تحقيق أهدافها.[11]

إن الدبلوماسية هي لغة الحوار وأداة التواصل المباشر مع الآخر للتعريف بالذات والدفاع عن القضايا وخلق حالة وثقافة سلام تتحقق في ظلها مصالح الجميع، وللحفاظ على صورة حسنة وغير مشوهة في الخارج وتصحيح الأوهام والتصورات الزائفة في جميع الحالات. تسعى الدبلوماسية إلى تنظيم الاستفادة المشتركة عبر إقامة علاقات صحيحة وودية وبناء الجسور للتواصل بين الحكومات والشعوب وتغليب الوفاق والاتفاق وتقليص الاختلاف والخالف وتسويتها من خلال التفاهم.

إن تعقد العالم الحالي ألقى بضلاله على وظائف الدبلوماسية التقليدية، فقد أضيف إلى اهتمامات الدبلوماسي المسائل التالية:

–تجارة المخدرات، غسيل الأموال، الإتجار بالبشر، المشكلات الناجمة عن الهجرة، الفجوة بين الفقراء والأغنياء، القضايا المتعلقة بتلوث البيئة، الزيادة المتراكمة والمتفاقمة في معدلات الفقر.

ففي ظل نظام أحادي القطب (أقرب إلى النظام الإمبراطوري) تكاد مهمة الدبلوماسي تتخذ طابع الشمولية. فالوظائف التقليدية الدبلوماسية هي: التمثيل، التفاوض، الرعاية والتعزيز، تنمية العلاقات الثنائية والدولية والتقرير .

ولذلك فقد تأثرت الدبلوماسية الجديدة بـ.

–ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصال والتدفق المعرفي والمعلوماتي والفكري والدبلوماسي،

-تغير هيكلة البيئة الدولية،

- .التحولات الديمقراطية العميقة التي تحدث وحدثت على مستوى المجتمعات الدولية

لقد أفضى هذا الوضع إلى انضمام لاعبين جدد في الساحة الدولية، فالدولة لم تعد بالفاعل الدولي الوحيد، والشركات العملاقة المتعددة الجنسية يتجاوز أرباح بعضها موازنات دول صغرى ومتوسطة الحجم.

أولا: الجدل حول وظيفة العمل الدبلوماسي البرلماني.

لقد أصبح جلياً وظاهرًا ضرورة وصل الدبلوماسية بروح العصر ولابد من تراكم خبرة دبلوماسية نستطيع أن نبني عليها أساليب وطرائق عمل جديدة.

إن مشكلات العصر الجديدة ومسائل النزاعات الداخلية والبيئية والمطروحة أبانت عن فرص جديدة مطروحة على المجتمع الدولي، تتمثل في الدبلوماسية الكونية، الدبلوماسية الصديقة، الدبلوماسية الشعبية. وهي التي تتأسس على الرأي ومنظمات المجتمع المدني، وهذه الصور الجديدة للعمل الدبلوماسي أبانت عن أساليب جديدة جسورة وجريئة.

إن التعريف بالدبلوماسية البرلمانية لا يمكن تقديمه بالدقة اللازمة من خلال تعريف قانوني واضح، وعليه فإذا قدرنا أن الدبلوماسية البرلمانية مسار يتبناه البرلمانيون بصفة فردية أو عن طريق الاتحادات، الجمعيات والمنظمات البرلمانية للاهتمام والعمل بالمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الدولية.[12]

وعليه فبالنسبة للسيد " دانييل فليب هاي" فإن للدبلوماسية البرلمانية مسار يعتمد على مستويين: -مسار ثنائي الأطراف (علاقات ثنائية الأطراف مع برلمانات الدول الصديقة.)

-مسار متعدد الأطراف (مؤتمرات واجتماعات الاتحادات، المنظمات والجمعيات البرلمانية).

ومن جهة أخرى وخلال ملتقى منظم من طرف الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية عام 2002 بداكار (السينغال) نتحصل على تعريف أو مقاربة أخرى للمصطلح، فوثائق هذا الملتقى تفيدنا " بأن الدبلوماسية البرلمانية هي مجموعة تدخلات -نشاطات وتصرفات منظمة وفق استراتيجية معينة لدى هيئات أجنبية لوقف أو التأثير أو حتى إعاقة ما لا يتوافق مع الأهداف الوطنية ."

ومن خلال هذا يتضح أن التعريف يحاول أن يصب على هذا النوع من الأعمال والنشاطات البرلمانية؛ سميت الدبلوماسية للدلالة عمل البرلمان والبرلمانيين بموضوع العلاقات الدولية.

لقد تعرض اشتغال البرلمانيين بالشأن الدولي وبالعلاقات الدولية إلى انتقاد لاذع من الفاعلين السياسيين ومن عامة المواطنين، فلم يكن مستساغاً القبول بانشغال البرلمانيين بالشؤون الدولية واعتبروا ذلك "ملهاة " وهروبا إلى الأمام وتغطية على فشلهم في التعاطي مع قضايا الداخل.

وحسب " فرنسوا دينيو" وزير فرنسي سابق، فإن مشاركة النواب في الشؤون الخارجية امر غير متفق عليه، اذ ان الشعب ينظر عادة بغير الرضا إلى مشاركة نواب في قضايا بعيدة عن بلاده.[13]

وقد انتقد " كريستيان بونسلي " الرئيس الأسبق لمجلس الشيوخ الفرنسي في مداخلة له بمجلس الشيوخ الفرنسي في ماي 2001، دبلوماسية البرلمانيين ووصفها بأنها دبلوماسية مصطنعة:

la diplomatie parlementaire est une diplomatie artificielle.

وهي بنظره مصطنعة لكونها بدون محتوى وبدون أسس:

«Elle serait sans consistance et sans fondement»

وفي نفس المنحى يرى " برنارد باتري " أحد برلمانيي الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (كندي الجنسية) أن أجندة العمل الكثيفة لنواب البرلمان تساهم أيضا إلى حد بعيد في التقليل والحد من اشتغال البرلمان والبرلمانيين بالشؤون الخارجية، بل حتى أن اهتماماهم بهذا الأمر قد يؤثر تأثيرا سلبيا على ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية.[14]

ثانيا: العوائق التي تواجهها الدبلوماسية البرلمانية (الدبلوماسية المغربية نموذجا)

واجهت الدبلوماسية البرلمانية المغربية مجموعة من التحديات والإكراهات التي عاقت عملها، فمثلا في الولاية العاشرة (2016-2021) صادفت هذه الولاية اكراهات خارجية تمثلت في مواجهة لخصوم الوحدة الترابية إلى جانب وباء فيروس كوفيد 19، الذي فرض على العالم حظرا صحيا شل من حركة التنقل العالمي، و فرض نوعا جديدا من التواصل لا يمكنه أن يعوض التواصل المباشر، رغم أنه كان جيدا لاستمرار التواصل الدولي، كما تعرف الدبلوماسية البرلمانية مجموعة من الإكراهات العملية الذاتية.

1 اكراهات الخارجية

أمام تفشي فيروس كورونا في مختلف أنحاء العالم، واصل تدول العالم إغلاق الحدود وتعليق الرحلات الجوية والبحرية، وتقييد حركة الدخول والخروج و فرض الحجر الصحي على مواطنيها، و وضع دول العالم في عزلة إجبارية هدفها الحد من انتشار وباء كوفيد 19 حيث خلف وراءه مجموعة من الوفيات، ورغم صعوبة المرحلة ومفاجئة الجائحة لكل دول العالم، الى أن انخراط المغاربة في المعركة ضد الوباء بمختلف شرائحهم وأطيافهم، وبروح عالية من الوطنية والتضحية، إذ تقرر إعلان "حالة الطوارئ الصحية " وتقييد الحركة في المغرب ابتداء من يوم الجمعة 20 مارس 2020 على الساعة السادسة مساء لأجل غير مسمى، كوسيلة لا محيد عنها لإبقاء هذا الفيروس تحت السيطرة، وتمكن المغرب من تفادي الأسوأ، و من تبوئ مكانة متميزة بين عدد من بلدان العالم رغم تفوق بعضها اقتصاديا و من حيث قوة بنياتها الصحية. ويواصل المغرب تميزه في المعركة، بتنظيمه حملة تلقيح وطنية ضد كوفيد 19 مميزة وتتوفر على كل مقومات النجاح، وهو ما اعترفت به منظمة الصحية العالمية ونوهت به.

ورغم الظروف الصحية الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد 19، فقد شكلت تقنيات التواصل عن بعد بالنسبة لمجلس النواب قناة بديلة لمتابعة العمل الدبلوماسي والتعريف بالاستراتيجية المتميزة التي تبناها المغرب في مواجهة هذه الجائحة.

فرغم مشاركة البرلمان المغربي في مجموعة من اللقاءات الدولية والمنتديات الموازية المنظمة من طرف المنظمات البرلمانية العالمية، عبر تقنيات التواصل السمعي البصري عن بعد، ورغم أهميتها ودورها الدبلوماسي، فهي لا ترقى للقاءات المباشرة عن قرب و بشكل فعلي، والتي يستطيع البرلماني محاورة نظراءه بشكل أفضل ويعطي نتائج أحسن، كما هو الحال بالزيارات المتبادلة والمؤتمرات المباشرة الحضورية، وتعد قضية الوحدة الترابية أهم موضوع يتم تداوله والدفاع عنه في كل الملتقيات الدولية، كموضوع أساسي دائم وحاضر في اللقاءات فإذا لم يكن بشكل مباشر على مستوى النقاش الرسمي، فهي تكون على هامش هذه اللقاءات البرلمانية الدولية مع الوفود البرلمانية الأخرى.[15]

إلى جانب ذلك واجهت الدبلوماسية البرلمانية في الولاية التشريعية العاشرة (2016-2021) مجموعة من التحديات، تمثلت في الأزمة مع الحكومة الإسبانية و ما حصل بسبتة، و ما حصل أيضا في معبر الكركارات، و هو ما فرض التحدي على البرلمانيين المنتمين للشعب البرلمانية الوطنية تظافر الجهود والتواصل مع البرلمانات الصديقة أجل شرح وتوضيح الرؤية، و سد الطريق على خصوم الوحدة الترابية، و هو ما حصل فعلا، حيث خرجت مجموعة كبيرة من البيانات الداعمة للمملكة المغربية وللجهود المبذولة لأجل ايجاد حل سلمي متوافق عليه في إطار الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

و هذا نتيجة التعامل مع الشركاء الأوروبيين بشكل دائم، إذ في حال وجود محاولة من قبل أعداء المغرب، يتم التصدي لمناوراتهم في حينه، سواء عن طريق التواصل، أو التصويت، أو إدخال بعض التغييرات على المقترحات التي تكون مناوئة للمغرب.[16]

2 الإكراهات الذاتية

للبرلمان دور هام في الجانب الدبلوماسي من خلال علاقاته مع البرلمانات الأخرى بالعالم، والمنظمات البرلمانية الدولية، حيث توجد بالبرلمان مجموعة الصداقة الدولية التي تجمع البرلمان المغربي مع أكثر من 130 برلمان عبر العالم، وكذلك الشعب الوطنية للبرلمانات والتي تتكون من ممثلين عن الفرق البرلمانية بالتمثيل النسبي، وكذلك عدد البرلمانيين في كل شعبة، حيث أن هناك شعب قد يصل فيها عدد أعضاء البرلمان إلى 7 أو أكثر، بينما شعب أخرى لا يتعدى عدد البرلمانيين بها 3 أو 2، وهذا يطرح مشكل التمثيلية بالنسبة للأحزاب التي لا تتوفر على عدد مهم من البرلمانيين، لأنها قد لا تجد لها أي تمثيلية، و من بين أهم الشعب اللجنة البرلمانية المغربية والاتحاد الأوروبي لأهميتها، فحضور هذه اللجنة في البرلمان الأوروبي، ومجلس أوروبا، وبرلمان البحر الأبيض المتوسط وأمريكا اللاتينية، له دور أساسي و هام و ليس فقط مكملا للحكومة في إطار وزارة الخارجية، بل دور أساسي ومهم مع البرلمانات العالمية والمنظمات البرلمانية العالمية.[17]

كما أن محدودية دور البرلمان في تشكيل و تدبير السياسة الخارجية أمر واضح وجلي، على الرغم من توسيع مجالات اختصاصاته وتمديد هامش المناورة لديه وفق الدستور الجديد، فالقراءة المتأنية للنص الدستوري تزكي استمرارية النهج الذي تحكم في الدساتير المغربية السابقة، على الرغم من التعديلات المستحدثة، فمراقبة البرلمان للجهاز التنفيذي جد محدود.

اعتبارا للخصوصيات التي يتميز بها النظام السياسي المغربي، ونظرا الارتباط السياسة الخارجية بقضايا استراتيجية شديدة الحساسية ظلت هذه الأخيرة مجال محفوظا للملك استنادا على مجموعة من الفصول الدستورية، و هو ما يجعل للبرلمان- شأنه شأن باقي الفاعلين- دورا محدودا و ضعيفا في مجال السياسة الخارجية، فدوره لا يتعدى الطبيعة الاستشارية أحيانا، والتمثيلية أحيانا أخرى، فالسلطة التنفيذية مجسدة في شخص جلالة الملك هو الممثل الأسمى للأمة على الصعيد الخارجي، فالمؤسسة الملكية إذن هي المؤسسة المحورية التي تحرك النظام السياسي المغربي، وتبقى القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الأحزاب تعمل بشكل ظرفي ومحدود. فعلاقة البرلمان سواء بالملك أو الحكومة هي علاقة غير متوازنة، إذ تجعل البرلمان في وضعية الإلحاق بهذه المؤسسات، وبالتالي فإن الدستور الجديد يعيد ترسيم أدبيات وأدوات اشتغال المؤسسة البرلمانية على شاكلة دستور 1996، حتى وإن كانت هناك تحسينات شكلية لم تمس الجوهر .

وتواجه الدبلوماسية البرلمانية صعوبات متنوعة، بشرية ومالية، فالأولى تتغير باستمرار مما يشكل عائقا أمام استمرار المسلسل الدبلوماسي الذي سلكه السابقون، وما راكموه من تجربة وعلاقات لصالح الوطن، بحكم طبيعة الانتماء للمؤسسة البرلمانية، ذلك أن البرلمان في تغير مستمر، نظرا للانتخابات الدورية أو غيرها، ومن ثم فإنه من اللازم أن يكون هناك عمل من أجل التكوين والتأطير المستمر للبرلمانيين من قبل مؤسسة البرلمان .

ذلك أن البرلمانية أو البرلماني الممثل في الشعب الوطنية يحتاج إلى تملك أدوات توا صلية ولغوية من أجل الترافع عن القضايا الوطنية في الساحة الدولية و في الشعب الوطنية الدولية، إلى جانب التمكن من اللغات، يجب أن تكون لدى البرلماني قدرات في التواصل من أجل الاشتغال، كما يجب على البرلمان أن يضع خبراء رهن إشارة البرلمانيين، لمساعدتهم على النقاش والتداول مع نظرائهم واتخاذ القرارات المناسبة لصالح البلاد وما يلاحظ

أحيانا أن هنالك ملاحظات بخصوص بعض الاختيارات التي يتم بها اختيار عضو برلماني في إحدى الشعب، بسبب الترضيات الحزبية على حساب الكفاءة، مما يضعف تدبير البعثات البرلمانية والدفاع عن القضايا الوطنية[18]، كما يجب أن تكون لإدارة البرلمان المغربي ذاكرة دبلوماسية، بشأن جميع المواضيع، لضمان استمرارية العمل رغم تغير البرلمانيين. كما أن الجانب المادي يلقي بظلاله على العمل الدبلوماسي البرلماني، إذ أنه في برلمانات أخرى على سبيل المثال البرلمان الفرنسي، تجد إلى جانب البرلماني داخل الشعبة مستشار مكلف بالملفات المطروحة للنقاش، وعلى دراية تامة بها ومضمونها، يضمن الاستمرارية للعمل الدبلوماسي البرلماني للسابقين والمستقبليين والحاليين، مع العلم أن هنالك موظف عن العلاقات الخارجية بمجلس النواب يرافق الفريق الممثل للبرلمان في اللجن واللقاءات ويعد تقريرا حولها، بتنسيق مع الأعضاء البرلمانيين، والذي يكون شاملا وملما لكل مراحل المهمة من ألفها إلى يائها، و يتم وضع هذا التقرير بكتابة مصلحة الخارجية للمجلس، ويصدر عن هذه المهمات بلاغات من طرف الهيئة المنظمة، وتحتفظ رئاسة المجلس بنسخة منها.[19]

كما أن البرلمان يجب أن يوفر الموارد المالية الضرورية للمدفع بالعمل الدبلوماسي البرلماني، مع شرط النتيجة والمردودية من قبل النواب، كما أنه لا يسوق داخليا ما تم تحقيقه في مجال الدبلوماسية البرلمانية، لأن الهدف ليس التسويق ولكن الحصول على نتائج مهمة في مجال الدفاع عن القضايا الوطنية خاصة الوحدة الترابية، لكن هذا لا يمنع من ضرورة تسويق الإنجازات المحققة من طرف البرلمان المغربي في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص واليات اشتغال الدبلوماسية البرلمانية.

إن مفهوم الدبلوماسية البرلمانية يعكس ذلك المسار المزدوج المتمثل في دمقرطة الحياة الداخلية للأمم و العلاقات فيما بينها و تتميز الدبلوماسية البرلمانية في حد ذاتها بكونها منتدى يناقش فيه المنتخبون بشكل علني الشؤون التي تهم المنتظم الدولي، فمصطلح الدبلوماسية البرلمانية أصبح على ألسنة العديد من المهنيين والخبراء على حد سواء، فهو حقيقة قائمة، إذ أن معظم البرلمانات حاليا لها مواقع على شبكة الانترنيت تعتمد فيها مصطلح الدبلوماسية البرلمانية وعليه فإن لهذا النوع من الدبلوماسية أهمية خاصة على الساحة الدولية بوصفها محركا جديدا لإدارة الشؤون والعلاقات الدولية.

فماهي أهداف وخصائص الدبلوماسية البرلمانية؟

الفقرة الأولى: أهداف الدبلوماسية البرلمانية.

تعمل السلطات التشريعية والمنظمات والجمعيات البرلمانية على وضع الأهداف الاستراتيجية والمرحلية لدبلوماسيتها، وتتباين تلك الأهداف بتباين طبيعة النظام السياسي وتفاعلاته مع عناصر النظام الإقليمي والدولي، وترتبط أهداف الدبلوماسية البرلمانية كذلك بطبيعة الرهانات والتحديات التي تواجه الدولة، كما ترتبط بالموقع الجغرافي لهذه الأخيرة وبالمكانة الاستراتيجية التي تحتلها وتلك التي تتطلع إليها ضمن مكونات المنتظم الدولي، فما هي الأجهزة التي ترسم أهداف الدبلوماسية البرلمانية؟

أولا: الأهداف المشتركة مع السلطة التنفيذية

يقول الدكتور راشد أحمد الرشيد أن أهداف الدبلوماسية البرلمانية تنقسم في طبيعتها إلى نوعين:

أهداف مشتركة مع السلطة التنفيذية، وأهداف مشتركة مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية.

وتتطابق أهداف الدبلوماسية البرلمانية في الغالب الأعم مع أهداف السلطة التنفيذية كتعبير على تكاملهما وانسجامهما في السعي إلى تحقيق مرامي السياسة الخارجية للدولة وتجسيد مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية على الصعيد الخارجي وهو ما يتوافق في غالب الأحيان أهداف السياسة الخارجية التي تنفذها الحكومات، كما يشير إلى ذلك (جيمس روزنو) عند تعريفه للسياسة

الخارجية بكونها جهد مجتمع وطني لمراقبة بيئته الخارجية عن طريق الحفاظ على الأوضاع الملائمة وتعديل الأوضاع غير الملائمة [20] "

ومن جهته، يشير الدكتور محمد المصالحة إلى أن الدبلوماسية البرلمانية تقوم بها البرلمانات وفق آلياتها وتعبيراتها الخاصة بها؛ من أجل تحقيق أهداف الدولة، وأنها نشأت بفعل الأدوار المتزايدة للبرلمانات وتعمل الدبلوماسية البرلمانية في إطار السياسات والأهداف العليا للدولة في المجال الخارجي " [21]

وتعتبر المصادقة البرلمانية على بعض المعاهدات أو كلها إحدى أهم الآليات الدستورية لضمان مشاركة البرلمان في السياسة الخارجية فإبرام المعاهدات يعتبر من الأعمال البالغة الأهمية بالنسبة لأي دولة، مما يحتم إشراك الشعب في مراقبتها من خلال ممثليه تطبيقا الديمقراطية .[22]

إن أغلبية الدساتير قد منحت البرلمان إمكانية التصديق على المعاهدات، إلا أنها تختلف في تنظيم هذه العملية حسب نظام الحكم السائد في كل بلد وتتوزع هذه الأنظمة الآن بين احتمالين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، وتتأثر عملية التصديق أيضا بعلاقات القوى بين الحكومة وبين البرلمانات.[23]

وعلى العموم فإن أغلب البرلمانات في العالم تتمتع بحق التصديق على جميع المعاهدات أو بعضها على الأقل، باستثناء دول قليلة لم تنص دساتيرها على أي اختصاص للبرلمان في مجال المعاهدات مثل كوستاريكا والهند ونيوزيلندا وزيمبابوي وغيرها ومع ذلك، لا تشارك البرلمانات مباشرة في عملية صياغة وصنع القرارات السياسية التي ترتبط بالمعاهدات الدولية.

إن من صلاحية رئيس الدولة – التي نصت عليها أغلب الدساتير – تعيين فئة معينة من الموظفين (الموظفين في الدرجات العليا)، إلا أن سلطته هذه ليست مطلقة بل مقيدة ومحددة بضرورة أخذ موافقة البرلمان على ترشيحاته لهذه المناصب، ومن الدساتير التي أخذت بهذا بلغاريا والفلبين وبولونيا وسلوفينيا والأورغواي و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشارك البرلمان في مسطرة تعيين بعض الأطر الإدارية في وزارة الخارجية، على سبيل المثال فإن تعيين السفراء في الفلبين يفرض موافقة لجنة مشتركة من أعضاء غرفتي الكونغرس[24]، كما أن الدستور الأمريكي ميز بين طائفتين من الموظفين، الطائفة الأولى و هم موظفو الدرجات الدنيا وهي متروكة للرئيس وحده دون إشراك أية جهة معه في تعيينها، أما الطائفة الثانية و التي تضم موظفي الدرجات العليا فقد أوجب الدستور" في تعيين أفرادها أن يحصل الرئيس على موافقة مجلس الشيوخ، و هي تشمل الوزراء والسفراء والقناصل و القادة العسكريين الكبار، وقضاة المحكمة العليا وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة الذين تنشأ مناصبهم بموجب قانون يصدره الكونغرس.[25]

ويمكن إجمال أهداف الدبلوماسية البرلمانية المشتركة مع السلطة التنفيذية في الحفاظ على الأمن القومي والدفاع عن وحدة الوطن وتماسك المجتمع في ظل تنامي وتنوع مصادر تهديده، وذلك عبر استخدام الوسائل والآليات الدبلوماسية المختلفة، وكذا تقييم ومراقبة تنفيذ خطط السياسة الخارجية التي تضعها السلطة التنفيذية على مستوى العلاقات الدولية والإقليمية وتنمية الاقتصاد المحلي والوطني عبر استثمار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتمثيل الدولة في المحافل والمؤتمرات المنتديات البرلمانية الإقليمية والدولية تعزيزا لإشعاعها وتكريسا لتموقعها الجيوستراتيجي، وكذا حماية المصالح الوطنية ومصالح مواطنيها بالخارج من خلال التنسيق مع السلطة التنفيذية والتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية.

ثانيا: الأهداف المشتركة مع المنظمات البرلمانية العالمية

تهدف الدبلوماسية البرلمانية كذلك إلى دمقرطة العلاقات الدولية وتعزيز مبادئ وتطبيقات الحكم الرشيد والديمقراطية في العالم، وتدعيم السلم والأمن الدوليين، وتحريك وتكثيف التعاون الدولي بين الشعوب والأمم في شتى المجالات من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تنهض بمستوى الرفاهية والعدالة والمساواة لكافة شعوب العالم. وتسعى الدبلوماسية البرلمانية من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية الى تحقيق ما يلي[26]:

1 –تغيير العلاقات الدولية في إطار الأمم المتحدة

حيث تسعى الدبلوماسية البرلمانية إلى جعل الأمم المتحدة مكانا حقيقيا للمفاوضات حول المشاكل الرئيسية في العالم، وذلك على أساس المساواة لتقليص العجز الديمقراطي بمشاركة البرلمانات الوطنية بقوة في نشاط الأمم المتحدة. وذلك لإعطاء ميثاق الأمم أكثر مصداقية حيث يبدأ بعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة. ..

كما أن دمقرطة العلاقات الدولية في إطار الأمم المتحدة تعني تطبيق مداولات الجمعية العامة بينما منح حق النقض في مجلس الأمن هو إخلال بمبدأ المساواة، فلهذا كان من نتائج مؤتمر رؤساء البرلمانات الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في شتنبير2005، اعتماد وثيقة نهائية بعنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات، تدعوا إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والإقليمية والدولية ولا سيما الاتحاد البرلماني الدولي لضمان تنفيذ فعال لإصلاح المنظمة، والاتجاه نحو برلمنة الأمم المتحدة وذلك من خلال مشروع جعل الاتحاد البرلماني الدولي جمعية برلمانية للأمم المتحدة.[27]

2-نشر مبادئ السلام والوفاق والأمن الدولي

تهدف الدبلوماسية البرلمانية من دمقرطة العلاقات الدولية إلى تحقيق الوفاق في العالم، والحفاظ على حق الأمم في المساواة وحل المشاكل الدولية المتمثلة في تلوث البيئة الإرهاب المجاعة، الفقر، الأمراض الفتاكة كالإيدز. ... ويمثل هذين المطلبين من المبادئ الجوهرية لإقامة نظام عالمي جديد وإنساني أساسه العدل والمساواة.

3-تعزيز مبادئ وتطبيقات الحكم الراشد والديمقراطية في العالم

تعزيز مبادئ وتطبيقات الحكم الراشد والديمقراطية في العالم من أهداف الدبلوماسية البرلمانية، هذا ما يؤكده رئيس مجلس شيوخ كندا Daniel Philip Hays ويمكن أن يتم ذلك بمبادرة من المجالس البرلمانية أو مجموعات أعضاء البرلمان.[28]

تعزيز الحكم الراشد والديمقراطية يتعلق أساسا ببعثات مراقبة الانتخابات وحماية حقوق الإنسان وتنظيم الحلقات الدراسية، وكذلك تعزيز الديمقراطية وسيلة لمحاربة انهيار سيادة الدولة نتيجة ظاهرة العولمة المتوحشة، وهو ما يؤكد عليه Philippe Seguin في مقالته التي نشرت في البرلمان الكندي حيث أن هدف الديمقراطية هو إعادة توازن القوى، وهذا ما يفسر تكاثر بعثات مراقبة الانتخابات وفقا التقارير الاتحاد البرلماني الدولي، والتي لا تقتصر فقط على الديمقراطيات القديمة لأوروبا وإنما أيضا الديمقراطيات الجديدة .[29]

إن تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية لا تقتصر فقط على مراقبة الانتخابات، وإنما تتصل أيضا بتعزيز الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث يقول P.seguin ليس هناك ديمقراطية حقيقية دون ثقافة حقيقية.

كما يتم تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية من خلال تنظيم حلقات دراسية في مواضيع عن الديمقراطية ودولة القانون الحكامة البرلمانية...، وعلى سبيل المثال، نظم البرلمان السويدي حلقة دراسية حول موضوع الديمقراطية والحكومة في مجال برلمانات منطقة البلقان. كما نظم الاتحاد البرلماني الإفريقي مؤتمر بشأن مساهمة البرلمانات في الديمقراطية في إفريقيا"، وذلك في هراري سنة كما نظم حلقة دراسية بشأن العلاقات بين أحزاب الأغلبية والأقلية في البرلمانات الإفريقية في ليبرفيل 1999.[30]

ونظرا لتطور العالم فيما يتعلق بالاعتراف بحق المرأة في التصويت وترشيح نفسها ووجودها داخل الأحزاب السياسية والبرلمانات والحكومات، قرر الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1997، خلق مجموعة الشراكة بين النساء والرجال، حيث تعهد 500 برلماني ينتمون إلى 102 بلدا خلال انعقاد المؤتمر العالمي للمرأة في بكين ببذل الجهود لجعل مشاركة المرأة في الوظيفة البرلمانية واقعا ملموسا، كما تشن الدبلوماسية البرلمانية حملة واسعة لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال، وتشجع العمل على أن تكون التشريعات الوطنية مطابقة لإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.[31]

كما تهدف الدبلوماسية البرلمانية إلى حماية وترقية حقوق الإنسان وحقوق البرلمانيين والمساهمة في تدعيم واحترام القانون الدولي الإنساني.

وذلك من خلال عقد مؤتمرات برلمانية وندوات خاصة بحقوق الإنسان، أو عن طريق تقديم توصيات لحالات انتهاك حقوق الإنسان في الحروب كما حدث في البوسنة والهرسك، بشأن دور السلطات الوطنية في الدفاع عن حقوق الإنسان، كما تهتم بحقوق الطفل

والأقليات حيث تتولى البرلمانات المصادقة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وإدراجها في القانون الوطني، كما تصادق على الميزانيات المخصصة لنشاط حقوق الإنسان.[32]

تسعى الدبلوماسية البرلمانية بالموازاة مع ذلك إلى ترقية حقوق الإنسان بالتعاون بين البرلمانات والهيئات الدولية عبر اجتماعات للجان البرلمانية لحقوق الإنسان وإعداد برامج يتم تتبعها من طرف البرلمانات إلى جانب مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة عن طريق تقديم تقارير دورية للمجلس مرفقة بالملاحظات، كما يتعاون الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره ممثلا الشعوب مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لفائدة البرلمانيين.[33]

كما تهدف الدبلوماسية البرلمانية إلى تعزيز العلوم والتربية والثقافة في العالم[34]، وذلك من خلال معالجة مواضيع مختلفة عن حوار الحضارات وسياسات التعليم والثقافة وأخلاقيات علم الإحياء بمساهمة اليونسكو واللجنة الدولية لأخلاقيات علم الإحياء عبر تنظيم اجتماعات منتظمة، تعالج في إطار مؤتمرات، مثل مؤتمر الاتحاد البرلماني لآسيا والمحيط الهادئ حول العلم والتكنولوجيا، بطوكيو لسنة 1994، ومؤتمر برلماني دولي للتربية والعلوم والثقافة والاتصال في القرن 21 بباريس سنة 1966.

الفقرة الثانية: خصائص وآليات الدبلوماسية البرلمانية

من خلال ما تقدم بخصوص التأصيل النظري لتحديد مضامين مفهوم وأهداف الدبلوماسية البرلمانية، وتتبع عناصر معنى الدبلوماسية البرلمانية عضويا ووظيفيا وغائيا، يمكن استخلاص خصائص الدبلوماسية البرلمانية التي تميزها عن الدبلوماسية التقليدية / الرسمية المرتبطة بتدخلات السلطة التنفيذية في تدبيرها للسياسة الخارجية للدولة، وذلك من خلال التأكيد على الخصائص التالية:

أولا: خصائص الدبلوماسية البرلمانية

تشكل الدبلوماسية البرلمانية آلية وأسلوب ومنهجية متميزة في مجال العلاقات الدولية لكونها تتحقق عبر العلاقات الإقليمية والجهوية والقارية والدولية للبرلمانات في صيغ ثنائية أو جماعية باعتبار المؤسسات والهيئات البرلمانية الوطنية والإقليمية والدولية تمثل تعبيرات الشعوب ديمقراطيا، وباعتبارها تحوز مظاهر السيادة والسلطة العامة التشريعية كمكون أساسي ضمن سلطات الدولة.[35]

1-الخاصية التمثيلية للدبلوماسية البرلمانية

تحيل فكرة الدبلوماسية البرلمانية إلى العمل باسم الشعوب ولحسابها وتهدف إلى تجسيد القيم العالمية والإنسانية المشتركة وعلى رأسها قيمة الحرية ودمقرطة العلاقات الدولية وجعل النظام العالمي الجديد أكثر إنسانية وعدالة ومساواة.[36]

إن الدبلوماسية البرلمانية يمارسها برلمانيون منتخبون بالاقتراع العام عموما ويمثلون السلطة التشريعية بينما الدبلوماسية التقليدية يمارسها دبلوماسيون مهنيون كموظفين تابعين لوزارة الشؤون الخارجية معنيون لتمثيل دولهم، وترتكز على نسج العلاقات بين البرلمانات والبرلمانيين وكذا مع أطراف أخرى كممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومختلف مكونات المجتمع المدني...، وذلك من خلال تبادل الزيارات وعقد المؤتمرات والمنتديات وإحداث شبكات عالمية للتشاور والتداول، بينما الدبلوماسية الرسمية / التقليدية، تقيدها إجراءات بروتوكولية محددة ومعينة بما يقتضي تمثيل الدولة لدى الدول المعتمدة لديها وملاحظة وتتبع كل ما يجري داخل تلك الدول والتفاوض باسم دولتهم لحماية مصالحها ومصالح مواطنيها المقيمين أو الموجودين بتلك الدول.

ذلك أن الدبلوماسية البرلمانية تمثل السلطة التشريعية إلا أنها تعمل لصالح دولها وحكوماتها، فهي تستكشف وتيسر فرص وشروط عمل الدبلوماسية التقليدية / الرسمية من خلال آلياتها التواصلية والاتفاقية التي تمكنها من تحسين العلاقات وتهيئ الأجواء لتطوير التعاون والتفاوض، إلا أن القرارات النهائية تعود إلى الدولة وحكوماتها التي تفاوض لإبرام المعاهدات والاتفاقيات المرتبطة بتدبير الدولية .[37]

كما تعد الدبلوماسية البرلمانية دبلوماسية ترافع وتأثير نظرا لاستقلالية البرلمانيين واختلاف توجهاتهم السياسية وتعدد لقاءاتهم واتصالاتهم غير الرسمية التي تفتح مجالات كبيرة للتأثير على مجريات الأمور .[38]

تعتبر الدبلوماسية البرلمانية دبلوماسية مكشوفة إذ تنتقل الوفود البرلمانية بين دول العالم لتطلع على أوضاع شعوبها ومؤسساتها التشريعية لتكوين نظرة مستفيضة عن المشاكل التي تواجهها من أجل المساهمة في اقتراح حلول لها، لاسيما إذا تعلق الأمر بالمناطق التي تواجه توترات قد تهدد الأمن والسلم في العالم.

كما تتميز الدبلوماسية البرلمانية بخاصية التعددية نظرا لعدد وتنوع مشارب المشاركين في بلوراتها وتداخل القضايا المطروحة على جدول أعمالها، بما يعنيه ذلك من تضارب وتعدد المصالح وهي ميزة تضفي على الممارسة الدبلوماسية البرلمانية عبئا كبيرا يجعل من عملية التفاوض والترافع والتأثير عملية شاقة تتطلب دراية وحنكة سياسية من أجل التوفيق بين وجهات النظر المتناقضة أحيانا وإيجاد صيغ توفيقية مقبولة تمكن المنظمات البرلمانية من التوصل إلى اتخاذ قرارات ناجحة.

2-الخاصية الوطنية للدبلوماسية البرلمانية

والجدير بالذكر أنه من الخصائص التي ينبغي التأكيد عليها هي أن الدبلوماسية البرلمانية وطنية بامتياز وأنها ليست منافسة للدبلوماسية التقليدية الرسمية وإنما هي مكملة لها ومسايرة لاختياراتها وأهدافها وإن كان لكل منهما فضاءاته وآلياته[39]، خاصة وأن مجالات تدخل الدبلوماسية البرلمانية شملت كل الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية الشيء الذي جعلها تتصدر المشهد الدبلوماسي الموازي والمتعدد المسارات المرتبط بكل القضايا التي تتناولها الدبلوماسية البرلمانية في مختلف المحافل الأممية و واجتماعاتها وفعاليات وكالاتها الخاصة، عبر تمثيليتها داخل الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من الاتحادات والجمعيات البرلمانية والجهوية والقارية والدولية مواكبة للتحولات المتسارعة التي تضغط بإكراهاتها على حياة الشعوب حفاظا على التماسك الاجتماعي وانسجامه وعلى خلق التوازن بين بلدان الشمال والجنوب

واجمالا يمكن القول بان كل من الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية التقليدية الرسمية متكاملتان ويشكلان وجهان لعملة واحدة، إذ لا يمكن تصور دبلوماسية برلمانية مستقلة ومنعزلة عن الدبلوماسية الرسمية حيث يمكن أن توجه عملية إدارة السياسة الخارجية بالشراكة بين البرلمان والحكومة، كما هو الشأن بالنسبة لألمانيا الفيدرالية، وهو ما يطلق عليه بالاختصاص المزدوج الذي يرتكز على السلطتين التنفيذية والتشريعية أو ما يطلق عليه ببرلمئة السياسة الخارجية:[40]

La parelementarisation de la politique étrangère.

ثانيا: آليات الدبلوماسية البرلمانية

يقصد بالآليات الدبلوماسية البرلمانية مجموع الوسائل والأدوات والأجهزة والهياكل البرلمانية الوطنية والإقليمية والقارية والدولية والمتخصصة التي تتجسد من خلالها النشاطات والحركية الدبلوماسية للبرلمانات وتنتظم عبرها العلاقات البرلمانية وتمرر بواسطتها مواقف واتجاهات البرلمانات في تفاعلها مع أحداث ومكونات المنتظم الدولي.

ذلك أن البرلمانات في تفاعلاتها الخارجية تنشئ علاقات متنوعة تتبادل من خلالها معلومات وخبرات مختلفة وفي مجالات متعددة. ومن أجل الاستثمار الجيد لتلك العلاقات والمعطيات والخبرات تعمل كل مؤسسة تشريعية أو هيئة أو اتحاد برلماني على تنظيم وإحداث أجهزة وآليات تمكنه من تنفيذ استراتيجيته الدبلوماسية بما تتحقق معه الأهداف التي يرسمها، إن على مستوى علاقاته الثنائية أو على مستوى العلاقات الجماعية أو متعددة الأطراف التي يعمل في إطارها.

1-آليات الدبلوماسية الثنائية

يتم استعمال آليات الدبلوماسية البرلمانية على مستويات ثنائية ومتعددة الأطراف أو جماعية، وتتخذ آليات الدبلوماسية البرلمانية صورا متعددة يمكن إجمالها في الآليات المؤسسية وتتمثل في مؤسسة رئاسة المجلس التشريعي ومكتبه وفرقه ومجموعاته وكذا في لجنته الدائمة المكلفة بالشؤون الخارجية وغيرها من لجن أو مجموعات العمل المكلفة بموضوع يرتبط بالدبلوماسية البرلمانية أو بمنطقة جيوسياسية معينة، كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالشؤون الإفريقية التي أحدثها مجلس النواب المغربي و على مستوى الدبلوماسية البرلمانية الثنائية، تشكل مجموعات الصداقة والأخوة البرلمانية، أهم آليات العمل الدبلوماسي البرلماني.

وتتكون المجموعة البرلمانية للصداقة من عدد من برلماني بلد معين بهدف تدعيم علاقات الصداقة والتعاون مع بعض أعضاء برلمان بلد آخر، وتنشأ هذه الآلية بناء على الرغبة المشتركة للمعنيين بتنسيق مع أجهزة مؤسستيهما وبما تقضيه النصوص الدستورية والقانونية والتنظيمية المؤطرة لها.

وتتشكل المجموعات البرلمانية للصداقة في البرلمانات وفق التوجه العام لسياسة البلد ووفق الرغبة في تجسيد مسعى الدفاع عن قضية وطنية معينة أو تدعيم علاقات قائمة أو إحداث علاقات جديدة تأسيسا للتعارف والتفاهم لإطلاق عمليات تعاون مشترك. وغالبا ما يعبر تكوين المجموعة البرلمانية للصداقة في البرلمانات عن روح الصداقة والتقدير التي يكنها الشعب من خلال ممثليه لشعب البلد الآخر، ورغبته في تنمية وتطوير العلاقات معه.

وقد أدى تطور العلاقات السياسية الثقافية والاقتصادية بين الدول والتعاون الوثيق لإيجاد حلول عادلة للقضايا المطروحة على الساحة الدولية والتوجه الديمقراطي العالمي والتقارب بين الشعوب إلى تنظيم مؤتمرات وملتقيات على المستوى الثنائي لمواجهة التحديات وتكريس دعائم التعاون الفعال لإيجاد الحلول للخلافات والمشاكل الناتجة عن سوء الفهم المتبادل.

وكمرحلة متقدمة من التعاون البرلماني، أخذت البرلمانات تشكل فيما بينها على مستوى العلاقات الثنائية، مجموعات الصداقة البرلمانية غير أن هذه الآلية لا تعد بديلا للقنوات الرسمية في الدولة بل يعتبر دورها مكملا وداعما للتوجه الرسمي لتحقيق مزيد من التعاون ولتقريب وجهات النظر بين الدول.

تعتبر مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية، بمثابة وسيلة من وسائل عمل الدبلوماسية البرلمانية للبرلمان المغربي، في إطار تعزيز التعاون والشراكة البرلمانية مع مختلف برلمانات الدول الشقيقة والصديقة، وذلك في إطار الدبلوماسية البرلمانية الثنائية بين مجلسي البرلمان المغربي والمجالس البرلمانية الوطنية للدول الأخرى.

وبالاستناد للمادة 303 من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2017، يشكل المجلس في بداية الولاية التشريعية مجموعات والصداقة البرلمانية مع برلمانات الدول الشقيقة، وذلك من أجل تبادل وجهات النظر تجاه مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

انطلاقا من قواعد وإجراءات ينبغي مراعاتها في تشكيل مجموعة الأخوة والصداقة البرلمانية، وطبقا للمادة المشار إليها فإنه ينبغي تشكيل مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية مراعاة ما يلي:

- مبدأ التمثيل النسبي للفرق والمجموعات النيابية في تكوين مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية:
- مبدأ المناصفة إعمال لمقتضيات الفصل 19 من الدستور.

وتضطلع مجموعات الصداقة البرلمانية بدور حيوي في فتح مجالات للتواصل والتفاهم والتعاون بما يساهم في دعم وتطوير العلاقات الدولية عبر تفعيل التواصل الدولي بين البرلمانات الوطنية، الأمر الذي يساعد على إدراك كل طرف للمصالح المشروعة للطرف الآخر ومد جسور التعاون على أساس المصالح المشتركة وضمن مبدأ المعاملة بالمثل في سبيل إقامة عالم يسوده السلام والتعاون والرخاء، كما تعد مجموعات الصداقة البرلمانية المحور الرئيسي في تطوير العلاقات البرلمانية الثنائية بين الدول.

إن تبادل الزيارات البرلمانية، تهدف إلى خلق نوع من التعاون وتعزيز الصلات بين الشعبين في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية[41]، وغالبا ما يتم الاتفاق على توقيع اتفاقات ومذكرات تفاهم وكذا القيام بتبادل نتائج البحوث والدراسات بين المراكز المرتبطة ببرلماني البلدين في سياق تبادل المعلومات والدراسات والبحوث العلمية، وإقامة المنتديات المشتركة حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

بالإضافة إلى مجموعات الصداقة البرلمانية تبعث المؤسسات التشريعية العديد من الوفود البرلمانية في إطار تبادل الزيارات البرلمانية إلى المجالس التشريعية في الدول الشقيقة والصديقة التي من شأنها أن تفتح بحالات أوسع من التعاون بما يساهم في تعزيز التعاون البرلماني الثنائي.

2-آليات الدبلوماسية البرلمانية الجماعية

تشكل الشعب الوطنية البرلمانية، أهم آليات الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف والتي تجسد مشاركة البرلمانات الوطنية ضمن أنشطة المنظمات البرلمانية الدولية، سواء منها العالمية كالاتحاد البرلماني الدولي أو القارية كالاتحاد البرلماني الإفريقي والبرلمان الإفريقي.

يمكن تعريف الشعبة الوطنية البرلمانية بكونها هيئة تابعة للبرلمان أو المجلس التشريعي، تتشكل بغرض تنظيم اتصالات البرلمان بكل ما يتعلق بالعلاقات البرلمانية مع غيره من المنظمات البرلمانية، وتتألف من عدد من الأعضاء المختارين من قبل البرلمان تتشكل من رئيس يمكن أن يكون رئيس المجلس نفسه وأمانة عامة ثم لجنة تنفيذية تتكلف بتدبير شؤونها، تختص بما يلي:

- الأمور المتعلقة بالاشتراك في اية منظمة برلمانية دولية او إقليمية.
- النظر في كيفية تحقيق توصيات الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من الهيئات والمنظمات البرلمانية العابرة للقومية.
- توجيه الرسائل البرلمانات الدول الاخرى او الاتحادات البرلمانية الدولية فيما يخص المسائل المرتبطة بالسياسة الخارجية.

من خلال ما تقدم يتضح أن الشعبة الوطنية البرلمانية تشكل آلية أساسية في مجال الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف، كما أنها تتخذ عدة تجليات فهي تعمد نحو دبلوماسية تبادل الزيارات ودبلوماسية التمثيل، ودبلوماسية التأثير ودبلوماسية المساعي الحميدة ودبلوماسية التكوين .[42]

كما تشكل الشعب الوطنية البرلمانية، أهم آلية للدبلوماسية البرلمانية، تعبر من خلالها عن حركية تفاعلها مع مجريات المنتظم الدولي باعتبارها فاعلا مؤثرا يساهم في تعزيز التشاور والتعاون والتواصل بين الشعوب والأمم وتبادل الأفكار والتجارب والخبرات مع مختلف المؤسسات التشريعية العالمية، تكريسا الثقافة ومبادئ الديمقراطية في العالم.

كما أنه لم يكتف الاتحاد البرلماني الدولي بالدبلوماسية البرلمانية الدولية باعتبار أن البرلمانات تتحاور داخله، بل بدأ في التنسيق مع الأمم المتحدة على مستوى السفراء بالجمعية العامة، حيث يعقد مؤتمرات في ذات التوقيت على هامش اجتماعات الأمم المتحدة و يقدم توصياته لكي تعرض على الأمم المتحدة، وبذلك تكون آراء البرلمانيين أمام آراء ممثلي الحكومات لتكوين رأي واحد، و هذا ما حدث في روما خلال مؤتمر الغذاء، وحدث في الصين خلال مؤتمر المرأة، كما تم أيضا توقيع اتفاق للتعاون بين الأمم المتحدة البرلماني الدولي عام 1996، من أجل تقوية الروابط بين المؤسستين في مجالات متعددة خاصة في مجال خدمة السلام الدولي، وحقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، وهكذا اندمج التعاون بين الدبلوماسية المتعددة الأطراف الرسمية والبرلمانية.

وتتنوع آليات الدبلوماسية البرلمانية بين آليات هيكلية ومؤسسية كمجموعات الصداقة والشعب الوطنية البرلمانية وكذا الأنشطة الدبلوماسية والتعاونية المؤسسة رئاسة المجالس التشريعية ومكاتبها ولجانها الدائمة المكلفة بالشؤون الخارجية.

كما تتجلى في الآليات الاتفاقية كالشراكات والاتفاقات التي تعقدها البرلمانات والمنظمات البرلمانية فيما بينها أو بينها وبين باقي الفاعلين الدوليين. هذا بالإضافة إلى الآليات الدبلوماسية التواصلية التي تعتمدها البرلمانات والمنظمات البرلمانية في تفاعلها مع تطورات وقضايا وأحداث المنتظم الدولي، المتمثلة في الإعلان عن مواقفها عبر بلاغات ونشرات إعلامية وفعاليات ومنتديات وأنشطة تواصلية متنوعة.

خاتمة عامة:

أصبح دور البرلمان والديبلوماسية الموازية بصفة عامة ضرورة ملحة في عالم أضحت فيه الدبلوماسية والسياسة الخارجية عامة، من مقومات الدول القوية والمؤثر في محيطها الخارجي، ولديها الامكانيات لتحقيق المكاسب في القضايا والمصالح ذات البعد الدولي، لم تكتفي الدول بالديبلوماسية الرسمية التي تحتكرها السلطات التنفيذية، بل تركت المجال للدبلوماسية البرلمانية والشعبية لتدعم دورها في هذا المجال

في المغرب لم ترتقي بعد العلاقة بين البرلمان والحكومة في التنسيق الخارجي الدور المأمول، بالرغم من الاصلاحات التي جاء بها دستور 2011، إذ أن المؤسسة الملكية مازالت هي اللاعب الرئيسي في الديبلوماسية والسياسة الخارجية بصفة عامة، وهذا ما تبين في عدة محطات، كما هو الشأن في عودة المغرب للاتحاد الافريقي سنة 2017، وغيرها من القضايا.

الهوامش:

[1] – يوسف أزروال، الدبلوماسية البرلمانية: دراسة في دور البرلمان الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، يونيو،2020، ص: 189.

[2] – سعيد أبوعبادة، الدبلوماسية، تاريخها، مؤسساتها، أنواعها وقوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009 ص21.

[3] – سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2007 ص 221.

[4] – علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004 ص 11.

[5] – سعيد محمد ابو عبادة، الدبلوماسية مصدر سابق، ص 54.

[6] – منتصر سعيد حمودة، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 12-13.

[7]-Parliamentary Diplomacy, the huge journal of diplomacy 2007.

Voir: Parliamentary Diplomacy in: The Hague Journal of Diplomacy Volume 2 Issue 1 (2007) (brill.com)

[8]– عبدالعزيز عبد القادر: الدبلوماسية البرلمانية الخليجية، الآليات والفاعلية والتفعيل، انظر https://www.araa.sa/index.php?option=com – تاريخ الزيارة (25-10-2023)

[9] – بوعلام طاطاح، موضوع الدبلوماسية البرلمانية، ورقة مقدمة من الأمانة العامة لمجلس الوطني الاتحادي إلى المؤتمر الثالث لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية بدولة الإمارات العربية المتحدة، (5-7 شتنبر 2006) الرباط، ص 4.

[10] – نانسي طلال زيدان، الدبلوماسية البرلمانية بين تأصيل الماضي ومقتطفات الحاضر، دراسة وأبحاث، الطبعة الأولى 2021، ص: 14.

[11] – جميل مطر، الدبلوماسية الشمولية، في "الدبلوماسية العربية في عالم متغير"، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر،2003، ص 153.

[12] – السيد دانيل فيليب هاي Hays Philipe Danil رئيس مجلس الشيوخ الكندي:

http://www. Parl.gc.ca/information/InterParl/Asoociations/Francophonie/April2002/Re…

[13]- Extrait in Cablage de l'exposition, Député , 1991, Doc. Rebians ……. parlementaire internationales – Historique

[14] -http://www. Parl.gc.ca/information/InterParl/Asoociations/Francophonie/April2002/Re…

[15] – مقابلة قامت بها الطالبة الباحثة اسية حدوكي مع السيد إمام شقران، رئيس الفريق الاشتراكي سابقا وعضو في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط خلال الولاية التشريعية العاشرة. أسئلة بخصوص الدبلوماسية البرلمانية. تمت المقابلة يوم (15 يونيو 2023 على الساعة الحادية عشر صباحا)، مقابلة غير منشورة.

[16] – نفس المرجع.

[17] – نفس المرجع.

[18] – نفس المرجع.

[19] – نفس المرجع.

[20] - James,rosenau. (1968) moral fervour systematic analysis and scientific consciousness in foreign policy research.chicago,markham. P 197.

[21] – المصالحة، محمد (2000). دراسة في الحياة البرلمانية الأردنية تطبيقات في الديمقراطية البرلمانية عمان الحامد للنشر والتوزيع، ص 65.

[22]–أولاد بن مبارك، محمد نجيب (2002) الوظيفة الدبلوماسية لمجلس النواب خلال الولاية التشريعية السادسة أطروحة لنيل دكتوره في القانون العام كلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، ص 13

[23]– ابراهيم علي، الوسيط في المعاهدات الدولية (الطبعة الأولى1997) القاهرة، دار النهضة العربية، ص 277 و 278.

[24] - Assane, Coly, La diplomatie parlementaire, mémoire de diplôme de l'Ecole National D'administration filière diplomatie, (2005-2007).ENA, Rabat, Maroc, P30.

[25] – حنتوش ناجي الخالدي، تأثير البرلمان على رئيس الدولة في بعض النظم الدستورية رسالة الماجستير في القانون العام (2009)، جامعة العراق، ص 84.

[26] – حقي توفيق سعد، مبادئ العلاقات الدولية (الطبعة الثالثة 2006) عمان، دار وائل للنشر، ص 314-317.

[27]- Union interparlementaire. (7-9 septembre 2005). Deuxième conférence mondial des présidents de parlement, New York, p 89. -

[28] - Daniel, Philip. (29 février 2002). allocation d'ouverture, colloque la diplomatie parlementaire le rôle émergent des parlementaires en diplomatie, assemblée de francophonie section candienne, ottawa, p 14.

[29]- Philippe, Seguin. (2002).réflexion sur le parlementarisme et la démocratie au XXIe siècle parlement du Canada, p: 48.

[30] - Philippe, Seguin. (2002).réflexion sur le parlementarisme et la démocratie au XXIe siècle parlement du Canada, op cite.

[31] - Johnsson.Ander

الاتحاد البرلماني الدولي آلية ديمقراطية لحماية وترقية حقوق الإنسان، مجلس الأمة الجزائر، العدد 14، مجلة الفكر البرلماني نونبر (2006). (Paper IPU.doc (un.org

[32] - Conillon, Pierre

دور البرلمان في حماية حقوق الإنسان مجلس الأمة العدد 4، مجلة الفكر البرلماني الجزائر، ص 280-288.

[33]-B. Johnsson, Anders

الاتحاد البرلماني الدولي آلية ديمقراطية لحماية وترقية حقوق الإنسان، مجلس الأمة، العدد 14، نونبر2006، مجلة الفكر البرلماني الجزائر، ص 170-173.

[34] - Assane, Coly (2005-2007). La diplomatie parlementaire, mémoire de diplôme de l'Ecole National D'administration filière diplomatie, ENA, Rabat, Maroc, p 84.

[35] - Assane, Coly (2005-2007). La diplomatie parlementaire, mémoire de diplôme de l'Ecole National D'administration filière diplomatie, ENA, Rabat, Maroc, p17.

[36] - Union interparlementaire. (2006). parlement et démocratie ou 21ème siècle, guide des bonnes pratiques, p182-190.

[37] - Assane, Coly (2005-2007). La diplomatie parlementaire, Op Cite.

[38] - Bernard, Patry (29 Avril 2002). Allocation d'ouverture, colloque sur la diplomatie parlementaire le rôle Emergent des parlements en diplomatie Assemblée parlementaire de la Francophonie section canadienne, Ottawa, p11.

[39] – مقدم سعيد، الدبلوماسية البرلمانية واقع وآفاق، الأيام الدراسية حول الدبلوماسية البرلمانية سلم – ديمقراطية-تعاون المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع معهد التكوين والدراسات التشريعية، 27-28 أكتوبر (2007)، الجزائر، ص 7.

[40] - Jean, Bernard. (23 mai 2001). Raimand, Table ronde: la diplomatie parlementaire, un concept émergent. Colloque sur la diplomatie parlementaire, France, Senat et Assemblée National, p25.

[41] – كريستيان بونسطي، ندوة تحت عنوان الدبلوماسية البرلمانية تقديم رئيس مجلس المستشارين المغربي مصطفى عكاشة، ورئيس مجلس الشيوخ الفرنسي الرباط، (27-28 فبراير (2002)، ص 125.

[42] – بورقية عيسى، الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية، رسالة لنيل الماجيستر في القانون العام جامعة وهران كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر، (2014-2015)، الصفحات 47-50